الرقص على حبال جنيف.. بين الاتفاقات والإرهاب..!؟

عبد السلام حجاب

يمكن القول، وفقاً لما تؤكده المعطيات والمناورات السياسية والميدانية التي يمارسها أطراف مثلث الإرهاب السعودي- التركي- القطري وأسيادهم بصورة سرية وعلنية، أنه لا طريق أمام استئناف جنيف ٣ العملية السياسية في سورية وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤، من دون أن تكون مسألة محاربة الإرهاب أولوية لدى الجميع على قاعدة القانون الدولي، وهي أولوية لم يخرج عنها شكلاً اجتماع فيينا الوزاري الأخير لمجموعة دعم سورية، لكن الشيطان يكمن في التفاصيل، ما يجعل الرقص على حبال جنيف مستمراً ومشدوداً بين تطبيق التفاهمات والاتفاقات الروسية الأميركية وآخرها اتفاق وقف الأعمال القتالية في سورية الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي بالقرار ٢٢٦٨، وبين أجندات الطرف المقابل من حلف الارهاب ومخالبه الإرهابية.

وعليه، فإن من يعتقد أن الحل السياسي للأزمة في سورية ممكن بوساطة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية وإن بدلت أسماءها، فهو واهم ومشتبه، وغارق بالانخراط في جرائمه الوحشية، حيث لا الإرهاب رهان يمكن الوثوق به والاطمئنان إليه. والوقائع أكدت ذلك في أوروبا وخارجها كما ولا السوريون بعد مرور أكثر من خمس سنوات على محاربة الإرهاب والتصدي لمشاريع ومخططات رعاته وداعميه، قدموا خلالها الشهداء والتضحيات بصمود وطني أسطوري يمكن أن يكونوا مطية سهلة أو أن يسمحوا لأحد في حلف الإرهاب اعتلاء صهوة قرارهم الوطني السيادي، فالغرب الاستعماري لا يريد شركاء وإنما دول تابعة له لا تملك استقلالية قرارها.

ولعل من يستعيد في ذاكرته القريبة والبعيدة نسبياً... وما كان يروج له المبعوث الدولي الإبراهيمي من مصطلحات تخفي ما وراءها مثل الصومله والعرقنة واللبننة، بات يدرك بوضوح أن للمؤامرة الكونية على سورية جذورها في صياغة ما يسمى الأزمة في سورية، وأن تعطيل القرار الدولي ٢٢٥٤ كأساس للعملية السياسية يوصل للحل السياسي الذي يقرره السوريون بقيادة سورية من دون تدخل خارجي، ما يزال حلف الإرهاب يعمل بدأب على تفخيخها بمهادنة أميركية في جنيف وخارجه أملاً بتحقيق مكاسب سياسية عجز عن تحقيقها في الميدان، ولن تفيد فيها مصطلحات تقسيم الإرهابيين بين جيدين وسيئين وبين معتدلين ومتطرفين كما لن تفيد فيها محاولات إطلاق أسماء جديدة على تنظيمات إرهابية كما تحاول السعودية وقطر وتركيا الأمر الذي أعربت الخارجية الروسية عن القلق حيالها فأعلنت زاخاروفا «أننا قلقون من محاولات إعادة تسمية المجموعات الإرهابية المتطرفة في سورية».

واستنتاجاً فإن السؤال المطروح لا يتعلق بوصف اجتماع فيينا الأخير بأنه ناجح أو فاشل أو أنه راوح في مكانه عند بياني فيينا السابقين ذلك أن التوصيف لن يقدم أو يؤخر في شيء، ما دام الحامل الموضوعي المتمثل بمحاربة الإرهاب ما زال قائماً والمطالبة الجادة للالتزام بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٣ أصبح ضرورة وإن كان ذلك لم يلغ الرقص على حبال جنيف في محاولات العبث بالاتفاقات الروسية الأميركية وإحداث خلل في مصداقية تنفيذها بدليل عدم إعلان المبعوث الدولي دي ميستورا عقب اجتماع فيينا الوزاري الموعد القادم لاستئناف جنيف٣ تاركاً احتمالية عقد جولته الجديدة بعد رمضان المقبل، ما يعني أن البحث ما يزال جارياً في خفايا وأجندات أطراف الرقص على الحبال التي يبدو أن الجانب الأميركي ليس مستعجلاً نهايتها رغم إعلانه الحرص على عقد جنيف وهنا مربط الفرس!

إنه لا شك أن الافتراق بالمواقف ما يزال قائماً، وإن سجل تراجعاً بطيئاً كما أن محاولات تدوير الزوايا التي يسعى إليها الجانب الأميركي باتجاه الجانب الروسي ما تزال مستمرة ومؤشراتها الضغوط التي تمارسها أميركا مباشرة وعبر حلفائها بالناتو بغية تحقيق أغراض تخدم مصالحها السياسية المباشرة ولا تستثني من حساباتها كثيراً، مصالح حلفها الداعم والمغذي للإرهاب، مع التحسب الأميركي الواضح من الانجرار إلى مواقع ساخنة ليست محسوبة، وتدرك جيداً حجم مخاطرها والضرر الذي ينجم عنها، ما حدا الوزير لافروف للقول أمام الوزير كيري في مؤتمر صحفي مشترك عقب اختتام اجتماع فيينا «ندعم مكافحة الإرهاب، ولا نرى قوة أكثر فعالية وأهمية من الجيش السوري في مكافحة الإرهاب» مستكملاً بذلك ما تضمنه البيان الروسي الأميركي المشترك عن المحادثات الهاتفية بينهما بدعوة جميع الدول للحيلولة دون تقديم المساعدات للإرهابيين في سورية، وجاء في البيان الذي شكل قاعدة عمل اجتماع فيينا الأخير تأكيد الجانبين دعمهما لاتفاق وقف الأعمال القتالية في سورية وتعزيز جهود التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

كما أكد الوزيران لافروف وكيري في اتصال هاتفي الخميس الفائت أن يقوم العسكريون من الجانبين الروسي والأميركي بإعداد خطوات محددة لفصل المؤيدين والمعارضين للاتفاق بشكل أكثر فاعلية إلى جانب بحث خطوات وقف الدعم الخارجي للإرهابيين في سورية، وهو ما حذر منه وزير الدفاع الروسي شويغو من أن استمرار تسلل الإرهابيين التابعين لتنظيمي جبهة النصرة وداعش عبر الحدود التركية السورية يهدد اتفاق وقف الأعمال القتالية، وذكر بأن بلاده ابتداء من ٢٥ أيار الجاري لديها الحق.

في توجيه ضربات جوية على أي أرض تستولي عليها التنظيمات الإرهابية التي لم تنضم إلى نظام وقف الأعمال القتالية وقصف القوافل التي تعبر الحدود بشكل غير مشروع، مؤكداً أنه تم الاتفاق على هذه الإجراءات مع قيادة الجمهورية العربية السورية ومقترحاً على القوات الجوية للتحالف الدولي الذي تقوده أميركا أعمالاً مشتركة في هذا الاتجاه ولاحقاً رفضت أميركا ذلك ما يضع إشارة استفهام جديدة على احتمالات متعددة خارج سباق الشراكة المفترضة!؟

إنه لا شيء جديداً بعد نفاد الصبر السياسي يمكن التعويل عليه سوى التقدم إلى الأمام باتجاه محاربة الإرهاب بكل مسمياته حتى القضاء عليه وحذف أي تعبير له من خارطة العمل السياسي الدولي وفق أي تسمية مخادعة.

وليس مستغرباً أن يجد الصبر الدولي المشبوه تعبيرات مخادعة مثل القلق حياناً والبحث عن صيغ لدعم الإرهاب ساقطة أخلاقياً وسياسياً.

إلا أن صبر وحكمة السوريين جيشاً وشعباً بقيادة الرئيس بشار الأسد تجد ترجمتها الواقعية عبر مساري العملية السياسية حيث تشكل محاربة الإرهاب أولوية وهي ترجمة تجد لدى الحلفاء والأصدقاء ضرورة الانخراط المتواصل في محاربة الإرهاب حتى القضاء عليه وليس للمراهنين سوى التخلي عن الأوهام قبل الرقصة الأخيرة.

محللون استبعدوا حصول المعركة في القريب المنظور

زيارة «غير شرعية» لجنرال أميركي إلى شمال البلاد للتحضير لـ«معركة الرقة»

الوطن - وكالات

قام قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط الجنرال جوزيف فوتيل بزيارة إلى شمال سورية بطريقة غير شرعية بهدف التحضير لمعركة التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن و«قوات سورية الديمقراطية» ضد تنظيم داعش في مدينة الرقة المعقل الرئيس للتنظيم في سورية، وسط أنباء عن وصول عناصر متدربين من القوات الأميركية إلى سورية.

وأعلن بريت ماكغورك المبعوث الخاص للرئيس الأميركي لدى التحالف الدولي حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء، أن قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط قام بزيارة قصيرة لسورية السبت حيث التقى قوات أميركية خاصة منتشرة في سورية ومقاتلين محليين. وقال ماكغورك في تغريدة على «تويتر»: إن فوتيل زار سورية السبت «للتحضير للهجوم على الرقة»، معقل التنظيم الجهادي في شمال شرق البلاد.

وذكر متحدث باسم القيادة المركزية الأميركية في الشرق الأوسط أن الجنرال فوتيل «التقى قوات خاصة أميركية تعمل مع مقاتلين عرب سوريين ومسؤولين في القوات الديمقراطية السورية» وهو تحالف تقوده قوات كردية ويحارب تنظيم داعش في سورية. وأوضح أن الزيارة «انتهت».

ورفضت القيادة المركزية الأميركية تقديم تفاصيل عن المكان الذي زاره فوتيل. لكن القوات الخاصة الأميركية التي زارها منتشرة في شمال شرق سورية.

ودور هذه القوات التي تضم بضع مئات من الجنود على الأكثر، هو مساعدة المجموعات المحلية وخصوصاً «قوات سورية الديمقراطية» على تنظيم صفوفها للإعداد للهجوم على الرقة.

وقد بدأ الجنود الـ٢٥٠ الإضافيين الذين أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما عن إرسالهم في ٢٥ نيسان، في الوصول حسب «أ ف ب».

والجنرال فوتيل هو ضابط في القوات الخاصة وكان يتولى حتى مطلع ٢٠١٦ قيادة مجمل القوات الخاصة الأميركية. وهو أعلى مسؤول أميركي يتوجه إلى سورية منذ بدء الأحداث فيها قبل أكثر من خمس سنوات.

وحسب موقع «رأي اليوم» الإلكتروني، فقد قضى الجنرال الأميركي ١١ ساعة دفعة واحدة وهو يتفقد شمالي سورية وعمليات تدريب لمقاتلين سوريين في منطقة مجهولة داخل الأراضي السورية.

الزيارة حسبما نقل «راي الموقع» عن مصادر دبلوماسية، لا يمكن أن تنجز من دون تنسيق مؤكد مع تركيا ومرجح مع غرفة العمليات الروسية العسكرية في الساحل السوري.

ولوحظ حسب المجريات المعلنة بأن الجنرال الأميركي اصطحب معه بعض الصحفيين على متن طائرة عسكرية هبطت في مكان لم يعلن على مدرج ترابي وسط حقول قمح وهو وصف ينطبق على عدة قرى حدودية بين سورية وتركيا وأخرى بين العراق وسورية علماً بأن طائرة الجنرال الأميركي حلقت أصلاً من قاعدة عسكرية أميركية في العراق، وفق ما ذكر الموقع.

وفي مقابلة مع الصحفيين المرافقين له، قال فوتيل: إن زيارته عززت اعتقاده بأن الولايات المتحدة اتخذت المسار الصحيح لتطوير مهارات القوات المحلية في حربها ضد تنظيم داعش.

من جانبه ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض نقلا عن مصادر متقاطعة في ريف القامشلي الشرقي، أن مطار رميلان العسكري يشهد «تحركات مستمرة من القوات الأميركية، حيث شوهدت طائرات مروحية تهبط في المطار الواقع بالقرب من بلدة رميلان». وأكدت مصادر متقاطعة وفق «المرصد»، «وصول عناصر متدربين من القوات الأميركية إلى سورية»، مرجحة احتمال بدء عملية عسكرية واسعة بغطاء من قوات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في أقصى ريف الحسكة الجنوبي وبشمال الرقة.

وفيما يبدو أن معركة «التحالف الدولي» والقوى المدعومة من قبله قد اقتربت في الرقة، وسعت «قوات سورية الديمقراطية» السبت من سيطرتها باتجاه مركز المدينة، في حين ألقت طائرات «التحالف الدولي»، وللمرّة الثانية على التوالي، منشورات تدعو المدنيين للخروج من الرقّة. وذكرت مصادر محلية لـ«الوطن» أمس الأول نقلاً عن مصادر مطلعة في «قوات سورية الديمقراطية» أن «الديمقراطية» ستبدأ حملتها العسكرية باتجاه الرقة خلال الساعات القادمة.

وتحدثت المصادر ذاتها عن لقاء جمع خلال الأيام الماضية، رئيس حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي صالح مسلم، بوفد عسكري من «التحالف الدولي» بقيادة المبعوث الأميركي الخاص للتحالف ضد داعش بريت ماكغورك في قرية «خراب عشق» جنوب شرق مدينة عين العرب للتحضير للمعركة ضد تنظيم داعش في محافظة الرقة.

ووصل مسلم وماكغورك، على متن مروحية عسكرية قادمين من شمال العراق إلى مدينة عين العرب. وأوضحت المصادر، أنه تمت مناقشة إستراتيجية مكافحة داعش، وخاصة مسألة تحرير الرقة ومدنها، ومدن ريف حلب «منبج وجرابلس»، وإنه قد تم خلال الاجتماع اتخاذ قرار ببدء الهجوم على الرقة. وأشارت المصادر إلى أن العملية ستنفذ من ٣ اتجاهات، حيث ستقدم قوات التحالف الدعم من الجو، والسلاح على الأرض للقوات المهاجمة.

ورجح محللون عدم بدء معركة التحالف الدولي و«قوات سورية الديمقراطية» ضد تنظيم داعش في الرقة في القريب المنظور، لأن هكذا معركة تحتاج إلى دراسة وتحضيرات كثيرة ودقيقة ومعدات آليات كثيرة من عربات وناقلات وسواها غير موجودة حتى الآن.

جوزيف فوتيل خلال وجوده في سورية (عن الأنترنت)

المرصد السوري المعارض: تفجير مزدوج لداعش بالترافق مع زيارة فوتيل لريف الحسكة

الوطن

نفذ تنظيم داعش انفجاراً مزدوجاً في شمال غرب محافظة الحسكة بالترافق مع الزيارة غير الشرعية التي قام بها قائد القيادة الأميركية في الشرق الأوسط الجنرال جوزيف فوتيل لتلك المنطقة، وفق ما ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال «المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض»: «لا تزال التساؤلات والغموض يكتنف مدى تمكن تنظيم» داعش «من الحصول على معلومات حول زيارة قائد القيادة الأميركية في الشرق الأوسط جوزيف فوتيل لريف الحسكة الشمالي الغربي، حيث توجهت عربتان مفخختان يقودهما عنصران من تنظيم» داعش «وفجرا نفسيهما قرب حاجز لقوات الأمن الداخلي الكردي «الأسايش» في منطقة عالية الواقعة في ريف تل تمر بشمال غرب محافظة الحسكة، ما تسبب في قتل ٥ عناصر من قوات الأسايش وسقوط عدد آخر من الجرحى». ووفق «المرصد» فإن التفجيرين اللذين حدثا بعد ظهر السبت، تزامنا مع اجتماع على بعد عشرات الكيلومترات من منطقة التفجير، جمع الجنرال فوتيل بـ«قوات سورية الديمقراطية» التي تشكل «وحدات حماية الشعب» الكردية عمادها، وممثلين عن فصائل عربية وتركمانية من أبناء المنطقة، بالإضافة لفصائل من محافظة الرقة، حيث جرى الاتفاق على التحضير لعمليات عسكرية واسعة بغطاء من قوات التحالف الدولي لطرد تنظيم داعش من مناطق سيطرته في سورية، و«تحرير سورية من الإرهاب».

وسبق اجتماع الجنرال فوتيل في الريف الشمال الغربي للحسكة، اجتماع له في منطقة عين العرب (كوباني) بفصائل ممثلة لمنبج وجرابلس ومناطق ريف حلب الشمالي الشرقي، وجرى البحث في التطورات التي ستجري في المنطقة وآليات التحضير لعملية عسكرية جديدة ضد تنظيم داعش، حيث تنقل الجنرال إلى محافظة الحسكة بوساطة طائرات مروحية.

وحسب «المرصد» فإن الاجتماع بين «قوات سورية الديمقراطية» والجنرال فوتيل عقبه طلعة جوية لبعض القادة بالطائرات المروحية في سماء المنطقة ومناطق سيطرة «قوات النظام» في محافظة الحسكة.

تفجير انتحاري في القامشلي (أ.ف.ب)

رجحت بدء عملية انتقال سياسي «تدريجية» قريباً.. وتوقعت عقد جولة جنيف قبل رمضان

قسيس: روسيا «تدعم الدولة» و«ليس النظام» وحل الأزمة سياسياً لن يكون إلا من خلالها

وكالات

صرحت رئيسة حركة المجتمع التعددي المعارضة، الرئيس المشترك لوفد العلمانيين الديمقراطيين لمحادثات جنيف، رندا قسيس، بأن حل الأزمة السورية من خلال العملية السياسية، لن يكون إلا عبر روسيا، معتبرة أن هذه العملية السياسية تعني «التغيير التدريجي في بنية النظام»، ومرجحة بدء عملية الانتقال السياسي «قريباً جداً»، وعقد الجولة القادمة لمحادثات جنيف قبل حلول شهر رمضان. وقالت قسيس، ممثلة مبادرة أستانا، وفق ما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء عنها: «أزور موسكو كل فترة للتنسيق وتبادل الآراء مع الخارجية الروسية، زيارتي لموسكو ليست بالشيء غير الطبيعي بما أننا موجودون في العملية السياسية، وكممثلة لمبادرة أستانا فأنا أؤمن أن الحل لن يأتي إلا من روسيا».

وأوضحت قسيس: «عندما أتكلم عن الحل فأنا أتكلم عن بدء العملية السياسية، وعندما نتكلم عن العملية السياسية فليس معناه وقف الحرب نهائياً في سورية، لأننا نعلم أن الحرب في سورية متداخلة ومتشعبة، العملية السياسية تعكس تغييراً تدريجياً في بنية النظام، ومن هنا نعتقد في مبادرة أستانا أن التغيير لن يتم إلا من خلال الوسيط الروسي».

ورجحت قسيس، بدء عملية الانتقال السياسي قريباً جداً، مؤكدة أن هذه العملية لا تعني تبدلاً جذرياً على الصعيد السياسي أو الوقف النهائي للمعارك والأعمال العدائية.

وفي هذه السياق قالت قسيس: «التقيت نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف وتبادلنا الآراء المتعلقة بالعملية السياسية، التي أتوقعها قريبة جدا، ولكن كما قلت فليس معنى العملية السياسية تغيير راديكالي أو وقف الحرب بشكل نهائي في سورية». وأرجعت ذلك إلى «وجود منظمات إرهابية في سورية لا يمكننا التعامل معها إلا بلغة الحرب».

وأشارت قسيس إلى أنه «على الفصائل المسلحة الأخرى الاختيار بين السلام والعداء له»، وقالت: «أما ما يخص الكتائب المسلحة الأخرى فخلال فترة زمنية ستعلم من سيلحق منهم بالعملية السياسية أي إنهم سيختارون أن يكونوا أصدقاء للسلام في سورية أو أعداء له». وأكدت أن «روسيا لا تدعم النظام بل تدعم الدولة، وتدعم تغييراً واقعياً أي تغيير تدريجي دون انهيار مؤسسات الدولة».

ولفتت إلى البيان الختامي لـ«المجموعة الدولية لدعم لسورية» وخيار إسقاط المساعدات الإنسانية جواً إلى المناطق المحاصرة الذي يعد «رسالة تثبت أن روسيا صديقة للشعب السوري».

وحسب توقعات قسيس، فقد تعقد الجولة القادمة للمحادثات السورية قبل حلول شهر رمضان، وأكدت ضرورة توحيد وفود المعارضة السورية إلى جنيف، مشيرة إلى أنه ينبغي «قبل ذلك معرفة من المعارضون الذين يؤمنون بالعملية السياسية»، معللة ذلك بوجود شخصيات في وفد «معارضة الرياض»، «لا تؤمن بالعملية السياسية، وجدت في جنيف لإفشال العملية السياسية لأنها لا تؤمن إلا بمبدأ العمل العسكري، وهؤلاء مكانهم ليس في جنيف، هم بالأساس ومموليهم لا يؤمنون بالعملية السياسية، فهم يؤمنون بالعمل العسكري فقط، توحيد المعارضة يبدأ من تصنيف الشخصيات السياسية». تجدر الإشارة إلى أن نائب وزير الخارجية الروسي، غينادي غاتيلوف، صرح أمس الأول أن الجولة القادمة من المحادثات السورية في جنيف يمكن أن تعقد في نهاية أيار الحالي وبداية حزيران المقبل.

وانتهت الجولة الأخيرة من المحادثات غير المباشرة بين الوفد الحكومي الرسمي وقوى المعارضة المختلفة، في جنيف يوم ٢٧ نيسان الماضي.

رئيسة حركة المجتمع التعددي المعارضة رندا قسيس

نيويورك تايمز: تعاظم نفوذ دعاة التطرف الممولين من السعودية مع بداية الأزمة السورية

وكالات

لا يقتصر دور بعض الدول الخليجية في دعم الإرهاب وتطوير أدواته، ونشر الفكر الوهابي في المنطقة وحسب، بل يتعداه إلى أي منطقة في العالم والشواهد على ذلك كثيرة، كما أن نفوذ الدعاة المتطرفين الذين يحصلون على تمويلهم من النظام السعودي وصل إلى ذروته بعد أن بدأت الأزمة في سورية حيث كثف هؤلاء الدعاة عملهم لجذب مئات من الشبان وإرسالهم من أجل الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية الموجودة في سورية.

هذا ما أكدته الكاتبة في صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية كارلوتا غال من أن أنظمة خليجية عدة، على رأسها النظام السعودي، حولت كوسوفو إلى معقل للإرهاب والتطرف، من خلال إنشائها شبكات سرية ومؤسسات تتخذ من الأعمال الخيرية غطاء لها، بهدف نشر الفكر الوهابي المتطرف سواء داخل هذا البلد أو في أنحاء أوروبا، وفق ما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

وأوضحت غال، في تقرير نشرته الصحيفة، أن النظام السعودي وغيره من الأنظمة الخليجية عملوا على ضخ ملايين الدولارات وتمويل دعاة وشبكات سرية، بعضها يعمل تحت ستار المراكز الدينية أو المساجد أو الجمعيات الخيرية، من أجل جذب الشباب في كوسوفو، وحرفهم إلى التطرف، وتحويلهم إلى إرهابيين ثم نشرهم في أنحاء العالم لارتكاب جرائم مروعة.

وأشارت غال إلى أن النظام السعودي وحلفاءه، حولوا كوسوفو إلى منبع للإرهاب ومصنع لتجنيد الإرهابيين والمتطرفين، بعلم ومساعدة الولايات المتحدة، لافتة إلى أن نفوذ الدعاة المتطرفين الذين يحصلون على تمويلهم من هذا النظام وصل إلى ذروته بعد أن بدأت الأزمة في سورية حيث كثف هؤلاء الدعاة عملهم لجذب مئات من الشبان وإرسالهم من أجل الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية الموجودة في سورية.

وأوضحت غال أن بعض هؤلاء الأشخاص المتطرفين مثل الداعية زكريا كاظمي، الذي صدر بحقه مؤخراً حكما بالسجن لمدة ١٠ سنوات، تمكنوا من تنظيم معسكرات صيفية لأتباعهم الإرهابيين.

وذكرت بعض التقارير أن دولاً خليجية وعلى رأسها السعودية وقطر تضخ سنوياً مليون يورو من أجل تعزيز مواقع المتطرفين في كوسوفو.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن أكثر من ٣١٤ شخصاً غادروا كوسوفو وانضموا إلى تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، ويعد هذا الرقم الأكبر في أوروبا من حيث نسبته إلى عدد السكان.

ويعتبر النظام السعودي الداعم والناشر الأساسي للفكر الوهابي المتطرف الذي يقوم عليه تنظيم داعش والتنظيمات التكفيرية الأخرى، وهو استثمر وفق العديد من التقارير على مدى العقود الماضية أكثر من عشرة مليارات دولار في مؤسسات خيرية مزعومة في محاولة لنشر الإيديولوجيا الوهابية التي تتسم بالتعصب والتطرف والقسوة.

بسبب قتله السوريين وتدمير سورية والمنطقة

٥٠ ألف توقيع لمواطنين أتراك يقيمون في دول أوروبية يطالبون بمحاكمة أردوغان

وكالات

تظاهر المئات من الأتراك، أمام مقر الأمم المتحدة في جنيف للمطالبة بمحاكمة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لارتكابه جرائم حرب في سورية والعراق. وبحسب قناة «العالم» الإيرانية الإخبارية، قال المتحدثون باسم التنسيقية الأوروبية للحزب الاشتراكي من أجل البناء الجديد: إن «الحملة المطالبة بمحاكمة أردوغان قد انطلقت بداية العام الجاري، وإنه قد تم جمع تواقيع ٥٠ ألف مواطن تركي يعيشون في مختلف الدول الأوروبية»، لافتين إلى أنهم سيسلمون التواقيع يوم الثلاثاء القادم إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وتطالب التواقيع بمحاكمة أردوغان في المحكمة الدولية بتهمة دعم التنظيمات الإرهابية بكل الوسائل والإمكانات.

وأكد المتحدثون أنهم لن يتخلوا عن ملاحقتهم لأردوغان الذي قتل الشعب السوري وألحق دماراً في سورية والعراق والمنطقة، وهو ما تثبته كل الأدلة التي سيقدمونها إلى لجنة حقوق الإنسان.

يشار إلى أن سياسيين ومثقفين أتراكاً أكدوا مؤخراً أن النظام التركي يشكل الخطر الأول على أمن تركيا والمنطقة، من خلال دعمه المتواصل للإرهاب في سورية منذ سنوات عبر فتح الحدود لعشرات آلاف الإرهابيين المرتزقة لدخولها مع شاحنات الأسلحة، إضافة إلى استضافته معسكرات لتدريب الإرهابيين، في مخالفة واضحة لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بمكافحة الإرهاب.

بدورهم أكد عدد من الحقوقيين والأكاديميين وممثلي الاتحادات والروابط والنقابات المهنية خلال ندوة نظمت في اسطنبول وشارك فيها عدد كبير من أعضاء جمعية السلام التركية ومنظمة الحقوقيين اليساريين، ضرورة محاكمة أردوغان بسبب الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب السوري.

وقال المتحدثون: «إن كل الأدلة تثبت العلاقة المباشرة بين أردوغان وداود أوغلو وكل التنظيمات الإرهابية في سورية والمنطقة عموما»، مشيرين إلى التورط التركي الخطر في سورية عبر دعم التنظيمات الإرهابية بما فيها تنظيما «جبهة النصرة وداعش» المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، والتي ارتكبت جرائم وحشية في سورية والعراق.

من جهته أكد رئيس جمعية السلام التركية أوزدان أوزاك ضرورة محاكمة أردوغان في المحكمة الجنائية الدولية، موضحاً أنه سيتم جمع أكبر كمية من المعلومات والوثائق التي ستثبت علاقة الأخير بالتنظيمات الإرهابية ودعمه لها ومسؤوليته المباشرة في قتل الآلاف من أبناء الشعب السوري وما ألحقه من خراب وتدمير في سورية. وأضاف: إنه تم الاتفاق على «تشكيل محكمة تركية» تضم الرئيس السابق للمحكمة الدستورية العليا وشخصيات أكاديمية وحقوقية مهمة وبمشاركة دولية.